

حوار حول البطالة وهجرة العقول

محمد محمود يوسف

المدرس المساعد بكلية التخطيط العمراني والإقليمي - جامعة القاهرة

Mmyoussif@yahoo.com

كيف ترى أزمة البطالة في العالم العربي؟

في الواقع وفي البداية لابد من التأكيد أن هناك نوعين من رأسمال الأول هو رأس المال المادي والذي يتمثل في المعدات والآلات، وأصول مادية والثاني هو رأس المال البشري الذي يركز على الانسان، فالسكان رأس مال بشري وهم بالأحرى ثروة بشرية يجب الاستفادة منها وتوظيفها وليس فقط الاهتمام برأس المال المادي، وكما يقال " البشر قبل الحجر" اي الاهتمام بالعنصر البشري اولا ثم ياتي الاهتمام بتوفير مقومات البناء الاقتصادي من مصانع ومعدات والآت وخلافه.

وبالتالي تمثل البطالة في عالمنا العربي دليلا على فشل الحكومات والمجتمعات في الاستفادة من رأس المال البشري " الانسان"، فلننظر الى الصين واليابان ونحن الاقدم حضارة وخبرة وقيما، فمع كبر حجم سكان الصين مثلا الا ان هناك اهتماما برأس المال البشري " الثروة البشرية " التي استطاعت توظيفها واستطاعت ان تحتل مكانا واضحا ورائدا على الخريطة الاقتصادية الدولية. في الواقع يحزنني ما ارى من نسب بطالة عالية في مجتمعاتنا العربية خاصة ان معظم هذه البطالة من الشباب " السواعد القوية والحماس المتدفق" الذي يجب الاستفادة منه في البناء والنهضة والانتاج.

في الواقع أرى ان البطالة تعد قنابل موقوتة تهدد امن واستقرار المجتمعات وكذلك تهدد عمليات التنمية الاقتصادية ، وباللغة الاقتصادية فإن نفقة أو تكلفة الفرصة البديلة " opportunity Cost" للبطالة مرتفعة جدا مما يدق نواقيس الخطر حول هذه المشكلة القديمة والمتجددة والمتعاطمة خاصة أن من أهم سمات البطالة في عالمنا العربي أنها بطالة ذات سمة شبابية، ويرجع ذلك إلى

أنه يغلب على مجتمعاتنا العربية سمة المجتمعات الشابة التي تزيد فيها شريحة أو نسبة الشباب ومن المعروف ان الفئة العمرية (١٥ - ٦٤) هي فئة السكان في سن العمل .
وأظهرت الإحصاءات الدولية أن عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي بلغ حوالى ١٦ مليوناً عام ٢٠٠٥م وارتفع إلى ٢٥ مليوناً عام ٢٠١٠م، ومن المتوقع أن يقفز إلى ٨٠ مليوناً عام ٢٠٢٠م وتقدر نسبة البطالة في مصر بما لا يقل عن ٢١% في عام ٢٠١٠م، والاردن بما لا يقل عن ١٤,٣% وفي لبنان نحو ٢٥% ، و ٨,٤% في سورية، ونحو ٢١% في ليبيا.
ووفقاً لبيانات مصلحة الإحصاءات العامة بالمملكة العربية السعودية، فإن متوسط البطالة بين القوى العاملة السعودية في الفترة من عام ٢٠٠٠م إلى عام ٢٠٠٦م يبلغ ١٠,٣٤%، وهذه النسبة أعلى بكثير عن ما تم رصده في تقرير التنمية البشرية إذ ربما اعتمد هذا التقرير على إجمالي القوى العاملة.

وبلغت نسبة البطالة في موريتانيا حالياً ٣٢,٥% أما المملكة المغربية فيعتمد سوق العمل فيها على النشاط الزراعي بصورة كبيرة، وفي أحدث تقارير منظمة العمل الدولية تشير إلى أن نسبة البطالة في المغرب تصل إلى ٩,٩%، وتظهر الدراسات أن البطالة تزداد حدتها في الريف أكثر منها في المدن التي تبرز فيها مشكلة بطالة أصحاب المؤهلات العليا، وتبلغ نسبة البطالة في دولة الجزائر حوالى ٢٣%، ويلاحظ أن نسبة ٦٠% من العاطلين من الشباب، وفي تونس تمثل البطالة ١٤%، ويلاحظ أيضاً أن ٥٥% من طالبي العمل فيها من الشباب الحاصلين على مؤهل جامعي ومتوسط.

لكن، ما الذي أدى إلى تفاقم الأزمة إلى هذا الحد.. وكيف أصبحت البطالة غولا يهدد الشعوب العربية والإسلامية؟

في رأيي الذي ادى الى تفاقم ازمة البطالة هو غياب الرؤية السليمة لصناع ومتخذي القرار في معالجة هذه الازمة وعدم وجود مشروع قومي او هدف اقتصادي قومي على مستوى كل دولة يلتف المجتمع وخاصة الشباب حوله، وايضا عدم تكامل السياسات الاقتصادية بين المسؤولين، فقد يخرج وزير الاقتصاد من حكومة ما وتذهب معه سياساته ومشروعاته ويأتي آخر بحزم جديدة تمام ومشروعات مختلفة مما لا يتحقق التكامل وبالتالي نبدا من نقطة الصفر او نعود الى المربع صفر من جديد وتتفاقم البطالة اكثر.

اعتقد أن المشكلة في الأساس هي مشكلة إدارة ، إدارة أزمة أو كيفية إدارة واستثمار موارد الدولة بما يحقق التوظيف الأمثل للموارد والتوظيف الكامل لمن هم في سن العمل، ومهم جدا توافر

الرؤية السياسية والاقتصادية الرشيدة، وكذلك وجود مشروع قومي او هدف اقتصادي قومي للمجتمع.

برأيك ما هي أهم أسباب البطالة في العالم العربي؟

في الواقع توجد اسباب عديدة للبطالة في عالمنا العربي أهمها في نظري مشكلة التعليم غير الجيد التي يؤكد العديد من الخبراء أن المخرج الفعلي من الازمات الاقتصادية والمشكلات الاقتصادية مثل البطالة هو التعليم الجيد الذي يحفز على التفكير والابداع.

ومن أسباب أزمة البطالة الانفصال المفزع بين التعليم وسوق العمل، فآلاف الطلبة يتخرجون سنويا وهم غير مسلحين بالمهارات اللازمة التي تتطلبها سوق العمل.

ومن الممكن أن نجمل باقي الاسباب في ارتفاع معدلات النمو السكاني، والركود الاقتصادي، علاوة على الفساد الإداري والمالي وسوء توزيع ثروة المجتمع وسوء الإدارة وانعدام التنسيق وغياب التخطيط الذي يستهدف التقليل من التباين بين حاجات السوق ومخرجات التعليم والتدريب.

يبدو أنه توجد علاقة وطيدة بين هجرة العقول العربية والبطالة والفساد.. كيف تراها؟

بالطبع العلاقة وثيقة ووطيدة بين هجرة العقول العربية "brain drain" أو نزيف العقول وبين البطالة وبين الفساد، وهو مثلث مترابط الاضلاع فإذا بدأنا بالفساد فإنه يعني سوء توزيع لموارد الدولة ونفقة الفرصة البديلة له مرتفعة مما يزيد مشكلة البطالة اشتعالا، ومع البطالة لاتجد الكوادر المبدعة تقديرا لها داخل الوطن فترحل الى الخارج مما تزيد مشكلة هجرة العقول.

وفى الواقع فإن هجرة العقول في رأيي بمثابة إهدار لموارد الدولة واهدار للثروة البشرية التي يجب توظيفها كما ان مشكلة البطالة إذا بدأنا بها فإنها تزيد الفساد وهجرة العقول ايضا.

وأحب أن أشير إلى دراسة لمؤسسة فلسطين الدولية للأبحاث كشفت عن أن عشرة آلاف عربي من العلماء والأطباء والمهندسين والفنيين ذوي المهارات العالية يهاجرون سنوياً إلى الغرب، نصفهم يهاجر إلى الولايات المتحدة، ويقدر عدد العلماء العرب الذين استقطبتهم الولايات المتحدة الأميركية منذ عام ١٩٧٧م بثلاثة أرباع المليون، أي أن حوالي مليون ونصف المليون عالم عربي يعيشون في الغرب، وتشير الإحصائيات إلى أن ٥٤% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى وطنهم الأم.

وأثبتت الدراسات أن ٩٠% من زيادة النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة يرجع الفضل في تحقيقها إلى التقدم العلمي والتقني، كما أن ٥٠% من الزيادة في حصة الفرد من الدخل القومي

تعود للسبب ذاته، ولذلك فإن الدول المتقدمة تستحوذ على ٩٥% من العلماء في العالم، وتستحوذ أيضاً على النسبة ذاتها من البحث العلمي، وعلى ٩٧% من براءات الاختراع في العالم، في حين أن عدد سكان هذه الدول لا يتجاوز ١٢% من عدد سكان العالم، وتستحوذ أيضاً على ٦٤% من الدخل العالمي.

وأتفق مع دراسة مؤسسة فلسطين الدولية "العقول العربية المهاجرة"، في أن العلماء العرب في الخارج يقدمون للولايات المتحدة الأميركية دخلاً لا يقل عن ٤٠ بليون دولار سنوياً، وهو ما يعادل نصف دخل الوطن العربي من النفط، ولا شك أنها قضية قومية واقتصادية تستحق العمل الجاد والحقيقي لاستيعابها وتوظيفها.

ولذلك أتساءل أما حان الأوان للدول العربية والحكومات العربية لأن تهتم جدياً بالبحث العلمي والعلماء والكوادر المبدعة؟، وأن تخصص نسبة عالية من الموازنة مخصصة فعلياً للإنفاق على البحث العلمي؟ فالتعليم و البحث العلمي هو الطريق الآمن للنهضة والتنمية الاقتصادية أيضاً.

ما هي بنظركم الطريقة المثلى للتعاطي مع أزمة البطالة .. بمعنى ما هي الحلول العملية في ظل الإمكانات العربية وما عوائق تحقيقها؟

اعتقد أن احتواء وحل مشكلة البطالة يحتاج إلى منظومة كاملة من الإجراءات والسياسات و يصبح حل البطالة هدفاً ومشروعاً قومياً يلتف حوله المجتمع وجميع المسؤولين باختلاف مواقعهم، وإذا توافرت الإرادة السياسية الحقيقية والرؤية السليمة والاخلاص في العمل والرقابة الدائمة والمتابعة الفعالة فإننا بالتاكيد سنخرج من هذه المشكلة الفتاكة.

ومن الممكن اقتراح حزمة من الاجراءات المتكاملة كالاتي :

١- البرامج التأهيلية " التدريب على مهارات سوق العمل"

وهي مجموعة من البرامج المعنية بإعداد العناصر الشابة وتأهيلها للعمل وفق أسلوب عملي يأخذ في اعتباره أن التوظيف هو الهدف الأساسي من التأهيل وتشمل البرامج التأهيلية برامج في التنمية الإدارية والإدارة المكتبية والتسويق والمبيعات، والمحاسبة والإدارة المالية، وبعض البرامج الفنية في أساسيات الإلكترونيات وفن الدعاية والإعلان والتصميم الهندسي وصيانة الأجهزة، وبرامج الحاسب الآلي المتخصصة.

٢- الدبلومات المهنية المتخصصة

وهي مجموعة من الدبلومات المتخصصة في بعض المجالات التي يحتاجها سوق العمل بالقطاع الخاص ويتم اختيارها بهدف إعداد تأهيل كوادر عالية المستوى في التخصص والمستوى المهاري المتميز ، وقد تشمل هذه الدبلومات ٧ مجالات متخصصة مدة كل منها ٣٤ أسبوعاً في مجالات إدارة منشآت الأعمال، وإدارة الموارد البشرية، والتسويق التطبيقي، والسكرتير التنفيذي، وتطبيقات الحاسب الآلي ، وإدارة الشبكات، والإلكترونيات وصيانة الحاسب الآلي .

٣- التدريب الصيفي للطلبة

ويتم ذلك من خلال تقديم برامج صيفية لتدريب طلبة الجامعات والمدارس الثانوية خلال العطلة الصيفية بهدف استغلال أوقات فراغ هؤلاء الطلاب وتوجيه طاقاتهم نحو أنشطة تدريبية تكسبهم المهارات المناسبة، وتعرفهم ببيئة العمل في القطاع الخاص بما يهيئهم مستقبلاً لدخول سوق العمل، وتشمل مجالات التدريب جوانب في الإدارة والسكرتارية والحاسب الآلي والتدريب الفني، وقد تم انتقاؤها بما يتلاءم مع ميول واهتمامات الطلاب ويفيدهم في حياتهم العملية والمستقبلية.

٤- الندوات العامة " ثقافة العمل والانتاج"

من خلال تنظيم ندوات عامة في مجال التدريب والتشغيل والانتاج وتأهيل العمالة الوطنية لتبادل الخبرات حول الموضوعات والقضايا والمشكلات المطروحة بين المشاركين من أصحاب ومسؤولي المنشآت واقتراح الحلول المناسبة لها.

٥- **مشروعات الخدمة العامة:** من المتوقع أن تؤدي مشاركة الشباب في مشروعات الخدمة العامة إلى تخفيض تكلفتها المادية، كما أنه من المتوقع أن تؤدي مشاركة الشباب في مشروعات الخدمة العامة إلى إكسابهم مهارات وخبرات جديدة.

٦- **أهمية إنشاء برنامج عربي للتدريب المهني:** ويتم ذلك من خلال خطوات مهمة هي إنشاء نظام عربي لتوحيد المقاييس والمعايير الخاصة بالمهارات في القطاعات المختلفة وعمل خريطة بالمهارات المتوفرة في سوق العمل العربي، وخلق مناهج تعكس رؤى سوق العمل العربي والعالمى وحاجاتهما و تحديد تقسيم لوحات التنافسية (unit competence) وتحديد المهارات المرتبطة بها (Skill Standard) باستخدام التحليل الوظيفي لتحليل الأنشطة.

٧- مشروعات استصلاح الأراضي: يمكن استغلال طاقات الشباب في الزراعة، خاصة أننا نجد أن الأرض الصالحة للزراعة، تُعد أهم الموارد الطبيعية، ولا يستغل العالم العربي منها إلا ما نسبته ٢٧,٨% من مساحة الأرض الصالحة للزراعة المتاحة له.

٨- مشروعات شباب الخريجين: من خلال منح قروض، ولو بمبالغ قليلة للشباب المتخرج، إذا تقدّم بخطة عمل تحظى بالقبول، يوضح فيها مشروعه ومدى توقعه لنجاحه، وأخذ الضمانات الممكنة، لكي يقوم بتنفيذ مشروعه، مع تقديم كل التسهيلات القانونية له.

٩- يمكن توفير التمويل اللازم من خلال المشاركة ما بين القطاع العام والخاص وخاصة مشروعات البي او تي B.O.T. بالإضافة الى المنح الدولية واقتراض القطاع العام "الدين المحلي" من خلال إصدار أذون الخزانة - سندات البلديات"، ومن خلال أدوات سوق رأس المال فيكون التمويل من خلال الاكتتاب العام في البورصة وإصدار أسهم وسندات بالبورصة.

**بمناسبة الحديث عن الحلول.. ما هو الحل العلمي لمواجهة خطر هجرة العقول العربية؟
لا يشكك احد في سلبية هجرة العقول الى الخارج لكن برأيكم كيف يمكن الاستفادة من هذه
العقول على وضعها الراهن؟**

في رأيي أن الحل العلمي لمواجهة خطر هجرة العقول العربية هو مرة أخرى توافر الإرادة السياسية والرؤية الشاملة السليمة والتي تتضمن حل مشكلة البطالة واحتواء الشباب واختفاء المحسوبية " الواسطة " والفساد، واحترام الكفاءات بان يوضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتشجيع الابتكار والابداع، فعندئذ لا تجد الكوادر الكفاء والمبدعة سببا للهجرة إذا ما وضعت في مكانها وخصص لها دخلاً يليق بهم.

أما عن الاستفادة من وضع العقول العربية في الخارج في وضعها الراهن فيمكن من خلال مساهمتهم العلمية والفكرية لوطنهم بأن يقدموا رؤيتهم للتنمية كل في مجاله وموقعه، كما يمكن أن يساهموا ببعض إبداعاتهم أو اختراعاتهم لتطبيقها في بلدهم، وأن يساهموا في الاستثمار داخل بلدهم

وأرى أنه يجب على الدول والحكومات العمل على استقطاب هذه العقول البمدعة والمفكرة مرة أخرى للعودة الى وطنهم مع تحقيق عملية نهضة واصلاح شاملة موازية لذلك.

*هل العالم الآن بحاجة إلى رؤية إسلامية تقدم من خلالها الاقتصاد الإسلامي كنظام عالمي؟

نعم، في الواقع يحتاج العالم الآن بالفعل الى تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي " الرؤية الاسلامية " خاصة بعد الازمة المالية العالمية التي عانى منها الجميع وطرح العديد من الخبراء والمفكرين — بما فيهم الغربيين — الاقتصاد الاسلامي كمخرج من الازمة الاقتصادية العالمية، هل تعلم أن لندن أصبحت مركزاً للاستثمار الإسلامي بعد الأزمة؟ وهل تعلم أن العديد من المصارف الدولية بالخارج ينشئون فروعاً للتعاملات الاسلامية؟

بالفعل اتضح للعالم بأكمله إبان وبعد الازمة المالية أن الرؤية الاسلامية علاجاً ناجحاً لازمة بما فيها من آليات كالقروض الحسنة والاحتساب في التعاملات اى مراقبة الاسواق ومنع الاحتكار ، وللعلم فإن الاقتصاد الاسلامي يحدد السعر ايضا بناءا على الطلب والعرض ولكن دون احتكار وفي ظل منافسة عادلة.

*ألا ترى أن الفرصة سانحة الآن لتطبيق الشريعة الإسلامية في التعاملات الاقتصادية كمالذِ آمن؟

بلى، أرى أن الفرصة سانحة الآن لتطبيق مبادئ الاقتصاد الاسلامي بما فيه من صيغ استثمار قيمة مثل المضاربة والمرابحة وبيع السلم والقروض الحسنة وغيرها ومنع الغش والتدليس والكشف عن عيوب المنتجات قبل بيعها ومنع الاحتكار اى أن الاقتصاد الإسلامي يحقق أمانة البائع وجودة المنتج والسعر العادل، وبالفعل أرى أن الاقتصاد الاسلامي هو الملاذ الآمن لإنتاج فعلي متعاضم آمن ضد الازمات.

• هل هناك ما يدعو إلى التفاؤل في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد العربية.

بالطبع التفاؤل موجود والأمل مطلوب لكي نخرج من أى أزمة اقتصادية، ومما يدعو الى التفاؤل هو الإقبال الغربي الهائل على تطبيق صيغ الاستثمار الإسلامي، كما لا ننسى ان ثورة تونس و ثورة ٢٥ يناير فى مصر الان تدعو الى التفاؤل الشديد بأن هناك اصلاحات سياسية فعلية مرتقبة ما يستتبعه من اصلاحات اقتصادية فعلية، وارى ان الاصلاح السياسى والاقتصادي متلازمان بل ان الاصلاح السياسى هو القائد الذي يدفع إلى تحقيق الاصلاح الاقتصادي بما فيه من عمليات تنمية والقضاء أو علاج المشكلات الاقتصادية المزمنة مثل البطالة وهجرة العقول والفساد وإحباط الشباب و" تفاعلوا بالخير تجدوه"، واعتقد ان في

المستقبل القريب والبعيد سنشهد بإذن الله خريطة اقتصادية جديدة في الدول العربية تشجع العمل والانتاج والابداع والاستثمار وتحقق مستوى معيشة كريم لأبنائهم ولكن لكي يتحقق ذلك اشدد على توافر الرؤية الشاملة السليمة والاخلاص في العمل " الاتقان " والتفاف المجتمع والقادة حول مشروع قومي او هدف اقتصادي قومي يعمل الجميع على تحقيقه .